

Distr.: General
31 May 2022
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الخامسة والخمسون

نيويورك، 27 حزيران/يونيه - 15 تموز/يوليه 2022

أنشطة التنسيق

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

2	أولاً- مقدمة.....
2	ثانياً- الاعتبارات العامة واستراتيجية أنشطة التنسيق
3	ثالثاً- أنشطة التنسيق المضطلع بها في الفترة المشمولة بالتقرير
3	ألف- المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهي للقانون الدولي الخاص.....
5	باء- المنظمات الأخرى.....



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

- 1- طلبت الجمعية العامة، في قرارها 142/34 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1979، إلى الأمين العام أن يقدّم أمام اللجنة تقريراً عن الأنشطة القانونية للمنظمات الدولية العاملة في مجال القانون التجاري الدولي، وكذلك توصيات بشأن الخطوات التي يجب على اللجنة اتخاذها من أجل تنفيذ ولايتها المتعلقة بتنسيق أنشطة المنظمات الأخرى في هذا المجال.
- 2- وأيدت الجمعية العامة، في قرارها 32/36 المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1981، اقتراحات مختلفة قدمتها اللجنة لمواصلة الاضطلاع بدورها التنسيقي في مجال القانون التجاري الدولي⁽¹⁾. وشملت هذه الاقتراحات تقديم تقارير، بالإضافة إلى تقرير عام عن أنشطة المنظمات الدولية، تتناول مجالات محددة من الأنشطة تركز على أعمال التوحيد الجارية بالفعل والمجالات التي لا يجري العمل على توحيدها ولكن يمكن الاضطلاع بتوحيدها بصورة مناسبة⁽²⁾.

ثانياً - الاعتبارات العامة واستراتيجية أنشطة التنسيق

- 3- يمثل تنسيق أنشطة المنظمات العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي عنصراً أساسياً من الولاية المسندة إلى الأونسيترال⁽³⁾، وقد أسندته الجمعية العامة إلى اللجنة لتجنب ازدواجية العمل وتعزيز الكفاءة والاتساق والترابط في عملية توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه. وتضطلع أمانة الأونسيترال أساساً بدورها في هذه الولاية بثلاث طرائق، على النحو المبين أدناه.
- 4- والطريقة الأولى التي تدعم من خلالها الأمانة الولاية التنسيقية المسندة إلى اللجنة هي متابعة عمل المنظمات العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي والتواصل معها. ويشمل ذلك المشاركة النشطة في أنشطة واجتماعات المنظمات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، ودعوتها إلى المشاركة في أعمال اللجنة، بعدة سبل منها منحها فرصة تقديم تقارير (رسمية وغير رسمية) عن أنشطتها خلال الدورات السنوية للجنة. وقد أقامت الأمانة علاقات مستمرة مع العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميدان التجارة الدولية والقانون التجاري الدولي⁽⁴⁾.
- 5- وأما الطريقة الثانية التي تدعم بها الأمانة الولاية التنسيقية للجنة فهي إعداد الدراسات لمساعدة اللجنة في رصد الأنشطة والتطورات في قانون التجارة الدولي. وفي الماضي، كانت الأمانة عادة تُعد للجنة نوعين من الدراسات: دراسات استقصائية عامة عن أنشطة المنظمات الأخرى فيما يتعلق بالقانون التجاري الدولي⁽⁵⁾، وكذلك تقارير متعمقة عن أنشطة المنظمات بشأن مواضيع محددة في القانون التجاري الدولي⁽⁶⁾.

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم 17 (A/36/17)، الفقرات 93-101.

(2) المرجع نفسه، الفقرة 100.

(3) انظر قرار الجمعية العامة 2205 (د-21)، القسم الثاني، الفقرة 8.

(4) ترد قوائم تلك المنظمات على الرابط التالي: <https://www.unodc.org/missions/ar/uncitral/information.html>.

(5) عملاً بقرار الجمعية العامة 142/34 (UNCITRAL Yearbook, vol. XI: 1980, part one, chap. I, sect. C). انظر على سبيل المثال "الأنشطة الراهنة للمنظمات الدولية في مجال تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي: تقرير من الأمين العام" (وثيقة الأمم المتحدة A/CN.9/380) (UNCITRAL Yearbook, vol. XXIV: 1993, part two, chap. V).

(6) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم 17 (وثيقة الأمم المتحدة A/36/17)، الفقرة 100 (UNCITRAL Yearbook, vol. XII: 1981, part one, sect. A). انظر على سبيل المثال "تنسيق الأعمال: وثائق النقل الدولي: تقرير الأمين العام" (وثيقة الأمم المتحدة A/CN.9/225) (UNCITRAL Yearbook, vol. XIII: 1982, part two, chap. VI, sect. B).

6- وأخيراً، تقترح الأمانة على اللجنة، عند الاقتضاء، أن توصي باستخدام أو اعتماد الصكوك ذات الصلة بالقانون التجاري الدولي التي أعدتها المنظمات الأخرى⁽⁷⁾. وأحدث مثالين هما إقرار المصطلحات التجارية الدولية الإنكوترمز® 2020 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، ومبادئ العقود التجارية الدولية لعام 2016 الصادرة عن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدرو)، في الدورتين الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين للجنة، على التوالي⁽⁸⁾. كما أوصى عدد من هذه المنظمات بنصوص الأونسيترال وأيد اعتمادها.

7- وفيما يخص هذه الدورة، يقتصر الموضوع الرئيسي للترتيب الذي تعده الأمانة سنوياً استجابة للقرار 142/34 على النوع الأول من أنشطة التنسيق المذكورة في الفقرة 4 أعلاه. ومن ثم، يقدم هذا التقرير معلومات بشأن أنشطة المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال القانون التجاري الدولي التي شاركت فيها أمانة الأونسيترال. وعلى غرار السنوات الماضية، تضمنت تلك الأنشطة في معظمها تقديم تعليقات على الوثائق التي صاغتها تلك المنظمات، والمشاركة في اجتماعات مختلفة (مثل أفرقة العمل وأفرقة الخبراء والجلسات العامة) وإعداد ورقات ومؤتمرات مشتركة. وكان الغرض من تلك المشاركة ضمان تنسيق الأنشطة التشريعية وأنشطة وضع القواعد ذات الصلة لدى مختلف المنظمات، وتبادل المعلومات والخبرات، وتجنب ازدواجية العمل وتكرار النصوص الناتجة عن هذا العمل.

8- وتجدر الإشارة إلى أن التدابير المتخذة في جميع أنحاء العالم بغية احتواء جائحة كوفيد-19 استمرت في التأثير على جهود التنسيق التي بذلتها الأمانة في الفترة المشمولة بالتقرير. ومرة أخرى، كان هناك مستوى أقل من الأنشطة المخطط لها، كما كان الحال في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير الذي قدمته الأمانة (A/CN.9/1069)، واضطلع بمعظمها عن بُعد عن طريق التداول بالفيديو.

ثالثاً - أنشطة التنسيق المضطلع بها في الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدرو)

9- حضرت الأمانة الدورة المائة لمجلس إدارة اليونيدرو (روما، من 22 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2021). وشملت المواضيع الرئيسية التي كانت تهم الأونسيترال على نحو مباشر والمتطرق لها خلال مداولات مجلس إدارة اليونيدرو كلا من العمل الجاري بشأن إيصالات المستودعات، ووضع قانون نموذجي للعمولة، ومقترحات بشأن أعمال اليونيدرو المقبلة في مجالات أفضل الممارسات المتعلقة بالإنفاذ الفعال، وإعسار المصارف، والموجودات الرقمية (التي كانت لا تزال تسمى وقتها "النكاء الاصطناعي والعقود الذكية وتكنولوجيا الحسابات الموزعة")⁽⁹⁾.

10- وواصلت الأمانة واليونيدرو تعاونهما لوضع مشروع قانون نموذجي بشأن جوانب القانون الخاص المتعلقة بإيصالات المستودعات، بناء على طلب اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين⁽¹⁰⁾. وشاركت الأمانة في اجتماعين للفريق العامل عقدهما اليونيدرو منذ الدورة الأخيرة للجنة (1-3 أيلول/سبتمبر 2021 و28 شباط/فبراير - 2 آذار/مارس 2022)، وستقدم تقريراً منفصلاً عن التقدم المحرز (انظر الوثيقة A/CN.9/1102).

(7) ترد القائمة الكاملة لنصوص المنظمات الأخرى التي أقرتها الأونسيترال على الرابط التالي: <https://uncitral.un.org/en/texts/endorsed>.

(8) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الجزء الأول، الفقرة 39؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، الفقرة 268.

(9) انظر اليونيدرو C.D. (100) B.1 Rev. Annotated agenda 2021 (جدول الأعمال المشروح المنقح) (متاح على الرابط التالي: <https://www.unidroit.org/wp-content/uploads/2021/09/C.D.100B.1revagenda.pdf>).

(10) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الفقرات 16 (د) و55 إلى 61 و91 (ب).

11- وواصلت الأمانة أيضا مشاركتها بصفة مراقب في عدة أفرقة عاملة أخرى شكّلها اليونيدرو بشأن عدة مواضيع أخرى تهم الأونسيترال على نحو مباشر. ومنذ الدورة الأخيرة للجنة:

(أ) شاركت الأمانة في الدورتين الرابعة والخامسة للفريق العامل المعني بالموجودات الرقمية والقانون الخاص (2-4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 و 7-9 آذار/مارس 2022)، الذي يحرز تقدما في عمله الرامي إلى وضع مبادئ وإرشادات تشريعية. والمشروع يمت بصلة لعدة مجالات عمل، منها (أ) تطبيق نصوص الأونسيترال الحالية على الموجودات الرقمية (حسبما أُبلغت به الدورة الثالثة والخمسين في الفقرات 32-42 من الوثيقة A/CN.9/1012/Add.3)، (ب) العمل الجاري الذي تضطلع به الأمانة من أجل وضع تصنيف قانوني للتكنولوجيات المستجدة وتطبيقاتها (حسبما أُبلغت به الدورة الحالية في الفقرة 16 من الوثيقة A/CN.9/1116)، (ج) العمل الجاري داخل الفريق العامل الخامس المعني بتتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار والقانون المنطبق في إجراءات الإعسار (انظر الفقرة 26 أدناه)؛

(ب) شاركت الأمانة في الدورتين الثالثة والرابعة للفريق العامل المعني بأفضل الممارسات المتعلقة بالإنفاذ الفعال (يومي 29 و 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 و 26-28 نيسان/أبريل 2022)، الذي يهدف إلى وضع أداة قانونية للمشرعين تضم مجموعة من المعايير وأفضل الممارسات العالمية، ومصممة من أجل التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها نظم إنفاذ القانون الوطنية. وهذا المشروع يمت بصلة لعدة مجالات عمل، بما في ذلك الإعسار والمعاملات المضمونة والمسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي⁽¹¹⁾؛

(ج) شاركت الأمانة في ثلاثة اجتماعات للفريق العامل المعني بإعداد قانون نموذجي للعمولة (روما، 26-28 أيار/مايو 2021 و 1-3 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 16-18 أيار/مايو 2022).

12- وشاركت الأمانة في المراحل الأولى من مشروع جديد لليونيدرو يهدف إلى وضع إرشادات بشأن تحسين الهياكل القانونية للمنشآت الزراعية. وحضرت الأمانة الحلقة الدراسية الشبكية التشاورية بشأن مشروع الهياكل القانونية للمنشآت الزراعية (يومي 15 و 16 نيسان/أبريل 2021) التي نظمها اليونيدرو بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقدمت عرضا موجزا عن أعمال الأونسيترال بشأن إجراءات التأسيس المبسطة للمنشآت الصغيرة والصغيرة والمتوسطة. وشاركت الأمانة أيضا عن بُعد بصفة مراقب في الدورة الأولى للفريق العامل المعني بالهياكل القانونية للمنشآت الزراعية (روما، 23-25 شباط/فبراير 2022).

13- وأخيرا، حضرت الأمانة عن بُعد حلقة العمل الخامسة بشأن أفضل الممارسات في مجال تصميم السجلات الإلكترونية وتشغيلها، التي هدفت إلى توفير إرشادات بشأن تصميم السجلات الإلكترونية وتشغيلها (كامبريدج، المملكة المتحدة، 28 أيلول/سبتمبر 2021)⁽¹²⁾. وبعد نشر دليل أفضل الممارسات لسجلات الضمانات الإلكترونية المعنون Guide on Best Practices for Electronic Collateral Registries، نقل المشروع محور تركيزه الآن إلى سجلات الأعمال التجارية الإلكترونية، وسيعمل على وضع دليل لأفضل الممارسات في هذا الصدد⁽¹³⁾.

(11) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الفقرات 16 (و) و 67 إلى 76 و 91 (د) '1'.

(12) يجري تنظيم هذا المشروع تحت رعاية المشروع الأكاديمي لاتفاقية كيب تاون، وهو شراكة بين اليونيدرو وجامعة كامبريدج، والجهة الراعية المؤسسة له هي الفريق العامل المعني بالطيران. ومؤسسة اليونيدرو واحدة من الجهات الراعية للمشروع.

(13) انظر <https://ctcap.org/best-practices-in-the-field-of-electronic-registry-design-and-operation/>.

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

14- شاركت الأمانة عن بُعد في اجتماع المجلس المعني بالشؤون والسياسات العامة التابع لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (مؤتمر لاهاي) (لاهاي، 28 شباط/فبراير - 4 آذار/مارس 2022). وكان الموضوعان الرئيسيان اللذان يهتمان الأمانة على نحو مباشر هما التعاون بين المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي والأمانة في وضع تصنيف للمسائل القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، وفي مجال القانون المنطبق في إجراءات الإعسار⁽¹⁴⁾.

الأنشطة المشتركة مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

15- سوف تشارك الأمانة في الاجتماع التنسيقي الثلاثي للأونسيترال واليونيدرو ومؤتمر لاهاي الذي سيستضيفه اليونيدرو في 13 حزيران/يونيه 2022، والذي ستناقش خلاله المنظمات الثلاث الأعمال التي تضطلع بها حالياً، والمجالات التي تحظى باهتمام مشترك، والأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها على نحو مشترك.

باء - المنظمات الأخرى

16- تضطلع الأمانة بأنشطة تنسيق مع منظمات دولية مختلفة أخرى إلى جانب مشاركتها في مبادرات اليونيدرو ومؤتمر لاهاي. وبعض هذه الأنشطة ذات طابع عام، بينما تركز أنشطة أخرى على مواضيع محددة.

1- الأنشطة العامة

17- شاركت الأمانة في اجتماعات مختلفة وأنشطة مشتركة مع منظمات حكومية دولية أخرى بهدف التنسيق والتعاون في وضع المعايير القانونية الدولية:

(أ) تواصل الأمانة مشاركتها كعضو في شراكة المنظمات الدولية من أجل وضع قواعد دولية فعالة بقيادة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (شراكة المنظمات الدولية). وفي إطار هذا التعاون، قامت الأمانة بما يلي:

- المشاركة في اجتماع تقني لشراكة المنظمات الدولية بشأن الأعمال الحالية والطموحات المستقبلية (باريس، 29 نيسان/أبريل 2021)؛
- استضافة الاجتماع السنوي الثامن لشراكة المنظمات الدولية، الذي دُشنت فيه خلاصة وافية لممارسات المنظمات الدولية من أجل وضع قواعد دولية فعالة (فيينا، يومي 13 و 14 أيلول/سبتمبر 2021)⁽¹⁵⁾؛
- تقديم أمثلة على الأدوات التي طورتها الأونسيترال للتعاون والتنسيق في مجال وضع القواعد الدولية (مكتيباً، تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر 2021)؛
- استضافة اجتماعات تقنية وتيسير تبادل الآراء بوصفها جهة وصلٍ للفريق العامل الأول التابع لشراكة المنظمات الدولية من أجل وضع خطة عمل لتطوير أدوات لكفالة المرونة في إطار الشراكة (فيينا، كانون الأول/ديسمبر 2021 - آذار/مارس 2022).

(14) انظر اجتماع المجلس المعني بالشؤون والسياسات العامة التابع لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، المعقد في الفترة 28 شباط/فبراير - 4 آذار/مارس 2022، مشروع جدول الأعمال (متاح على الرابط التالي: <https://assets.hcch.net/docs/12fd43cc-b9fe-4725-bb30-b82110b461ec.pdf>).

(15) يمكن الاطلاع على الخلاصة الوافية على الرابط التالي: <https://www.oecd.org/governance/better-international-rulemaking/compendium/>.

(ب) واصلت أمانة الأونسيترال مشاركتها في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التي دعا الأمين العام إلى تشكيلها من أجل: (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ (ب) إسداء المشورة لعملية المتابعة الحكومية الدولية لها. وفي هذا السياق، ساهمت الأمانة في تتبع مسار التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، وذلك لأهميتها الوثيقة الصلة بعمل الأونسيترال⁽¹⁶⁾؛

(ج) ساهمت الأمانة أيضا في تقرير الأمين العام لعام 2021 عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها⁽¹⁷⁾.

2- الأنشطة الخاصة بمواضيع محددة

(أ) المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

18- قدّمت الأمانة إحاطة إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التابع لمنظمة التجارة العالمية (عبر الإنترنت، 24 أيلول/سبتمبر 2021) عن دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية. وتواصل الأمانة تبادلها غير الرسمي للمعلومات مع أمانة الفريق العامل غير الرسمي التابع لمنظمة التجارة العالمية.

(ب) تسوية المنازعات

19- في إطار تنظيم الندوة المتعلقة بالأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا في مجال تسوية المنازعات (A/CN.9/1091)، نسّقت الأمانة مع المحكمة الدائمة للتحكيم، والمجلس الدولي للتحكيم التجاري، وغرفة التجارة الدولية، ومؤسسة برايم المالية، ومؤسسات تحكيم بغية توفير معلومات ذات صلة فيما يتعلق بالتطورات في مجال تسوية المنازعات في الاقتصاد الرقمي.

20- وشددت اللجنة، في دورتها الخمسين المعقودة في عام 2017، على ضرورة أن يتعاون الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع لمجموعة البنك الدولي والمحكمة الدائمة للتحكيم. وإضافة إلى ذلك، اتفقت اللجنة على ضرورة مراعاة الأعمال الجارية في المنظمات الدولية ذات الصلة في مجال إصلاح معاهدات الاستثمار. ومن أجل ضمان مشاركة واسعة النطاق في الفريق العامل وتجسيد وجهات نظر متنوعة، عملت الأمانة مع المنظمات المذكورة أعلاه على أساس مستمر، وبوجه خاص مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بشأن قواعد السلوك الخاصة بالمحتكم إليهم.

(ج) التجارة الإلكترونية

21- واصلت الأمانة تعاونها مع المنظمات الأخرى التي تضطلع بأعمال بشأن المرافق ذات النافذة الوحيدة وتيسير التجارة اللاورقية بغية تنسيق الجوانب القانونية لتلك الأعمال⁽¹⁸⁾. ويجري التعاون على أساس منتظم مع

(16) <https://developmentfinance.un.org/fsdr2022>.

(17) انظر الوثيقة A/76/235 والفقرتين 49 و50 منها فيما يتعلق بالأنشطة التشريعية للأونسيترال.

(18) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم 17 (A/66/17)، الفقرة 240.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

22- وكذلك واصلت الأمانة تعاونها مع منظمة موامة قوانين الأعمال في أفريقيا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، في سياق العمل الاستكشافي الذي اضطلعت به تلك المنظمة من أجل الاعتماد المحتمل لقانون موحد للمعاملات الإلكترونية. وفي هذا السياق، وفي أعقاب الحلقة الدراسية الشبكية المشتركة حول التحديات والفوائد الحالية لتنظيم التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في غرب أفريقيا (ياوندي) (عبر الإنترنت)، 11 أيار/مايو 2021)، أدلت الأمانة ببيان في افتتاح الاجتماع الحادي والخمسين لمجلس وزراء منظمة موامة قوانين الأعمال في أفريقيا (بامكو، 16 كانون الأول/ديسمبر 2021).

(د) الاشتراء العمومي والشرابات بين القطاعين العام والخاص

23- طلبت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من الأمانة الانضمام إلى مشروع يهدف إلى وضع استراتيجية وإطار مؤسسي وتنظيمي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بدأ العمل فيه في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وستقدم الأمانة مدخلات بشأن مشاريع الوثائق التي سيعدها الفريق العامل التابع للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بغية ضمان الاتساق مع صكوك الأونسيترال المتعلقة بالشرابات بين القطاعين العام والخاص وإدراج إحالات مرجعية منهجية إليها (حسب الاقتضاء). وتدرس الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا توسيع نطاق المشروع ليشمل مجال الاشتراء العمومي.

(هـ) الإعسار

24- تواصل تنسيق العمل الذي يضطلع به فريق الأونسيترال العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) بشأن إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة مع عمل مجموعة البنك الدولي بخصوص التعديلات المتعلقة بإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة التي ستدخل على مبادئ البنك الدولي الخاصة بالنظم الفعالة المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين/المدينين (المبادئ المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين). وقد صدرت الصيغة المنقحة للمبادئ في نيسان/أبريل 2021، وواصلت الأمانة بعد ذلك مناقشاتها مع مجموعة البنك الدولي بشأن كيفية تحقيق موامة أوثق بين المبادئ المنقحة ونص الأونسيترال بشأن قانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة فيما يتعلق بالآليات المختلفة للموافقة على خطة إعادة التنظيم في سياق إجراءات الإعسار المبسطة. وأكمل الفريق العامل، في دورته التاسعة والخمسين (فيينا) (عبر الإنترنت)، 13-17 كانون الأول/ديسمبر 2021) عمله بشأن دليل الأونسيترال التشريعي لقانون إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة، وهي الدورة التي جرى فيها التوصل إلى اتفاق بشأن تلك النقطة على النحو المبين في تقرير تلك الدورة (الوثيقة A/CN.9/1088، الفقرات 14-18).

25- وتُدعى أمانة الأونسيترال لحضور اجتماعات فرقة العمل المعنية بالإعسار وحقوق الدائنين التابعة لمجموعة البنك الدولي، التي تساعد مجموعة البنك الدولي على اختيار وتقييم فعالية وأهمية المبادئ المتعلقة بالإعسار وحقوق الدائنين بانتظام، بما يكفل تعميم المعيار والحفاظ على توافق الآراء العالمي، في إطار من الشراكة الوثيقة مع الأونسيترال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد الاجتماع يومي 12 و13 أيار/مايو 2022، ونوقشت فيه المسائل المتعلقة بالتسويات غير الرسمية لمديونية الشركات. وفي المقابل، تُدعى مجموعة البنك الدولي لحضور دورات الأونسيترال وأفرقتها العاملة، بما في ذلك الفريق العامل الخامس. وقد شارك ممثلو مجموعة البنك الدولي بنشاط في دورة الأونسيترال الرابعة والخمسين، في عام 2021، ودورة الفريق العامل التاسعة والخمسين.

26- ويشمل التعاون والتنسيق مع اليونيدروا، حسيما ذكر في الفقرات 9-13 أعلاه، جوانب ذات صلة ببرنامج العمل الحالي للفريق العامل الخامس (وخصوصا أن مشروع اليونيدروا بشأن الإنفاذ الفعال يمت بصلة

لموضوع تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار، في حين أن مشروع اليونيدروا بشأن الموجودات الرقمية يمت بصلة لكل من تتبع الموجودات واستردادها مدنيا في إجراءات الإعسار والقانون المنطبق في إجراءات الإعسار).

27- وإضافة إلى ذلك، ما فتئت أمانة الأونسيترال ترصد عن كثب ما يشهده الاتحاد الأوروبي من تطورات في مجال قانون الإعسار ذات صلة ببرنامج العمل الحالي للفريق العامل الخامس، وخصوصا بشأن الدراسات والتقارير المتعلقة بإساءة استخدام المفاضلة بين المحاكم في حالات الإعسار عبر الحدود، المتوخاة بموجب المادة 90 (بند الاستعراض) من اللائحة رقم 848/2015 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي المؤرخة 20 أيار/مايو 2015 بشأن إجراءات الإعسار (الصيغة المنقحة)، وبشأن تتبع الموجودات واستردادها في إطار المبادرة الرامية إلى تعزيز التوافق بين قوانين الإعسار في إطار خطة عمل اتحاد أسواق رأس المال.

(و) المسائل القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي

28- أكدت اللجنة مجددا، في دورتها الثالثة والخمسين، دورها المحوري والتنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل القانونية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الرقمية⁽¹⁹⁾. وحسبما ورد في الوثيقة [A/CN.9/1117](#) (الفقرتان 20 و 21)، تقوم الأمانة بتنسيق أعمالها التحضيرية بشأن معاملات البيانات مع المبادرات الدولية الأخرى المتصلة بتدفقات البيانات. ويُضطلع أيضا بأعمال بشأن مواضيع أخرى، بما في ذلك التعاقد المؤتمت واستخدام نظم السجلات الموزعة، على النحو الوارد في الوثيقة [A/CN.9/1116](#) (الفقرة 16)، بالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، بما فيها اليونيدروا ومؤتمر لاهاي⁽²⁰⁾.

29- وإضافة إلى ذلك، أجرت الأمانة مشاورات مع الأونكتاد والمفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية من أجل مناقشة النقاط ذات الاهتمام المشترك وتنسيق الأنشطة وإمكانيات التعاون فيما يتعلق بالمسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي. وقبلت الأمانة أيضا دعوة إلى مراقبة مشروع جديد لمعهد القانون الأوروبي يتناول المبادئ التوجيهية والقواعد النموذجية بشأن العقود الخوارزمية، ولاحظت أوجه التآزر مع أعمال الأونسيترال بشأن التعاقد المؤتمت. وأخيرا، تواصلت الأمانة مع مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا لضمان التنسيق مع الأعمال الجارية في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، واستبانة أوجه التآزر وتحقيقها في هذا الصدد.

(ز) الأعمال التحضيرية بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول

30- بناء على طلب اللجنة⁽²¹⁾، وإصليت الأمانة أعمالها التحضيرية المتعلقة بوضع صك دولي جديد بشأن مستندات النقل المتعدد الوسائط القابلة للتداول، بالتشاور مع الخبراء وفي إطار من التنسيق الوثيق مع المنظمات الأخرى المعنية. وبالتعاون مع وزارة التجارة الصينية، عقدت الأمانة اجتماعين لفريق خبراء عبر الإنترنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير: أحدهما صب تركيزه على الجوانب المتصلة بقبالية التداول (يومي 10 و 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛ والآخر صب تركيزه على إلغاء الطابع المادي لمستندات النقل القابلة للتداول (يومي 30 و 31 آذار/مارس 2022). وحضر الاجتماعين خبراء من الدول المهمة (من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية) والمنظمات، بما في ذلك الأونكتاد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، والمنظمة الحكومية الدولية للنقل

(19) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/73/17)، الفقرة 253 (ب).

(20) المرجع نفسه. الدورة الخامسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/75/17)، الجزء الثاني، الفقرة 76.

(21) المرجع نفسه، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، الفقرة 223.

الدولي بالسكك الحديدية، ومنظمة التعاون بين شبكات السكك الحديدية، وغرفة التجارة الدولية، واللجنة الدولية للنقل بالسكك الحديدية، واللجنة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن، واتحاد النقل الجوي الدولي، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، ومقدمي حلول مستندات النقل الإلكترونية (CargoX و essDocs و Bolero).

31- وشاركت أمانة الأونسيترال في اجتماع عن بُعد لفريق الخبراء المعني بالأطر القانونية لعمليات النقل المتعدد الوسائط في آسيا والمحيط الهادئ (يومي 2 و 3 آذار/مارس 2022)، وفي اجتماعات فريق الإيكاو التعاوني المعني بالشحن الجوي. وقُدِّمت مشروع الأونسيترال في الفعالية الجانبية التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على هامش المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالنقل بشأن الأطر القانونية في زمن التغييرات المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط (14 كانون الأول/ديسمبر 2021)، والحلقة الدراسية الشبكية التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإيكاو وغرفة التجارة الدولية ومصرف التنمية الآسيوي بشأن التحديات والاتجاهات القائمة في رقمنة سلاسل الإمداد المتعددة الوسائط (23 آذار/مارس 2022)، وحضرت الحلقة الدراسية الشبكية التي عقدتها الإيكاو بشأن "رقمنة الشحن الجوي في زمن كوفيد-19: منظورات بشأن الأمن" (25 آب/أغسطس 2021).

(ح) المعاملات المضمونة والحصول على الائتمان

32- بغية زيادة تيسير التنسيق في مجال المعاملات المضمونة، أنشئت الشبكة المشتركة لتنسيق ودعم إصلاحات المعاملات المضمونة، بغرض تنسيق أنشطة المنظمات المشاركة في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى الدول والمنظمات في مجال المعاملات المضمونة والإصلاحات ذات الصلة⁽²²⁾. وقد أُقيم حفل تدشين في 3 كانون الأول/ديسمبر 2021 خلال المؤتمر الدولي بشأن تسهيل ممارسة الأعمال التجارية الذي نظّمته وزارة العدل في جمهورية كوريا. وتسعى الشبكة إلى تيسير عمليات تحديث وتعزيز أطر المعاملات المضمونة، ولا سيما من خلال اعتماد معايير دولية في هذا المجال وتنفيذها. وتتألف اللجنة التنفيذية للشبكة من الأونسيترال والبنك الدولي واليونيدرو ومنظمة الدول الأمريكية ومركز كوزولتشيكي للقانون الوطني. وتهدف الشبكة أيضا إلى تنسيق الجهود الرامية إلى وضع معايير دولية في ضوء عمل الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) حول نفس الموضوع.

(22) قام المؤتمر الرابع المعني بالتنسيق الدولي لإصلاحات قوانين المعاملات المضمونة، الذي شاركت في استضافته الأونسيترال والبنك الدولي واليونيدرو ومركز كوزولتشيكي للقانون الوطني ومعهد الإحصاء الدولي (عبر الإنترنت في 10 حزيران/يونيه 2021)، بوضع الأساس لتدشين الشبكة رسميا (انظر الوثيقة A/CN.9/1069، الفقرة 35).